مبارك وعلى صالح: ما الفرق؟

لابد أن يكون حسنى مبارك قد تابع «مراسم» نقل السلطة فى اليمن، وإصرار صديقه القديم على عبدالله صالح على أن يضع نفسه فى داخلها، وكأنه غادر القصر الرئاسى مختاراً، وربما يكون مبارك قد انشغل بالمقارنة بين وضع كل منهما، وهو يرى صديقه ممسكاً بأوراق مهمة فى اليمن حتى اليوم، لكن الأرجح أن هذه المفارقة لا تحزنه كثيراً.

فقد يكون الفرق الوحيد بين مصر واليمن هو أن رأس النظام الذى اندلعت الثورة ضده يُحاكم فى الأولى، بينما يتمتع بحصانة قضائية فى الثانية.

لكن طريقة محاكمة حسنى مبارك تجعل هذا الفرق محدوداً فى نهاية المطاف. فهو يقيم فى مركز طبى شديد الفخامة لا يقل عن أى مكان سيقيم فيه على عبدالله صالح، بل ربما يزيد، وحتى إذا صدر حكم ما فى حق مبارك فى قضيتين صغيرتين لا تتعلق أى منهما بالجرائم السياسية التى ارتكبها، فقد يقضى فترة السجن فى المكان نفسه إذا حكم الرئيس الجديد البلاد بالطريقة التى تُدار بها المرحلة الانتقالية.

ويعنى ذلك أنه قد لا يكون هناك فرق بين ثورة خلعت مبارك من السلطة بعد 18 يوماً فقط، وأخرى لم تتمكن من إبعاد صالح إلا بناء على صفقة سياسية بعد نحو 11 شهراً على اندلاعها، وإذا كانت هذه الصفقة أقصت صالح، وأبقت نظامه ونائبه وحزبه بعد أن عجزت الثورة عن إرغامه على التنحى بلا شروط، فالوضع فى مصر لا يختلف كثيراً، لأن نظام مبارك لا يزال حياً فى مختلف أجهزة الدولة بالرغم من إبعاد نائبه وكبار معاونيه وحل حزبه.

فقد أُديرت المرحلة الانتقالية فى مصر على مدى نحو عام كامل بطريقة أبقت جسد نظام مبارك حتى فى الأجهزة التى أصابها تصدع شديد وصل إلى مشارف الانهيار مثل جهاز الأمن، الأمر الذى يجعل الثورة مهددة بفشل تعرضت له ثورات أخرى فى العقدين الماضيين.

فقد ارتبطت أجهزة الدولة المصرية بتقاليد للسلطة أُعيد إنتاجها عبر أجيال عدة على مدى عقود، وبطريقة فى إدارة الأمور جرى تكريسها عبر ممارسات امتدت زمنيا، واكتسبت قدرة على الصمود فى مواجهة محاولات الإصلاح.

كان مثل هذه الأجهزة هو العائق الأساسى الذى واجه الجيلين الأخيرين فى الثورات الشعبية، التى بدأت فى أواخر ثمانينيات القرن الماضى فى شرق ووسط أوروبا. فقد نجحت الثورات التى اتجه من أداروا البلاد بعدها إلى إعادة هيكلة أجهزة الدولة وإصلاحها جذريا، بينما فشلت تلك التى تأخر فيها هذا الإصلاح، وبقيت هياكلها إلى أن تمكنت من تثبيت وجودها، وإعادة إنتاج نفسها، والمحافظة بالتالى على جوهر النظام الذى استهدفت الثورة إسقاطه.

وها هو عام كامل مر دون تغيير ملموس فى أجهزة الدولة المصرية ومؤسساتها السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية. فلا تزال مصر بعيدة عن الحد الأدنى للإصلاح المؤسسى، الذى يصعب فى غيابه توقع بناء نظام جديد فعلاً وليس فقط شكلاً.

وبالرغم من أن فرصة هذا الإصلاح وما يقترن به من إعادة هيكلة لاتزال قائمة، وإن ضعفت عما كانت عليه قبل أشهر، فالظاهر أن القوى السياسية الصاعدة تميل إلى التكيف مع هياكل نظام مبارك، ولا تملك الإرادة اللازمة لإصلاح عميق.

فهى لا تفضل معالجة الأزمات المتراكمة بطريقة العمليات الجراحية، التى قد تكون مؤلمة، لكنها لا غنى عنها لبناء نظام جديد حقاً على أساس قوى وفقاً للخبرة المستفادة من تجارب أكثر من ثلاثين ثورة فى أوروبا وأمريكا اللاتينية منذ 1989.

فقد نجح التغيير فى الحالات التى حدثت فيها إعادة هيكلة لأجهزة الدولة، وجرى ترسيخ منهج جديد فى إدارة هذه الأجهزة، وفشل عندما اقتصر على إحلال وجوه جديدة فيها.

فلا جدوى من تغيير أشخاص دون إصلاح جذرى فى الأجهزة والمؤسسات يشمل إعادة هيكلة بعضها على الأقل.

وفى غياب هذا الإصلاح، تضطر النخبة «الجديدة» إما إلى التكيف مع المنهج القديم كما فعل كثير من الوزراء وغيرهم منذ تشكيل حكومة عصام شرف الأولى، أو إلى الابتعاد فى أول فرصة حين يكون لدى المسؤول شعور حقيقى بالمسؤولية يفرض عليه ترك مؤسسة يعرف أن هيكلها لن يتيح له فرصة لإنجاز ما يمليه عليه واجبه، وما ينتظره الشعب منه.

ولذلك فإذا كان مبارك قد فشل، بخلاف صالح، فى إبقاء نظامه عبر تسوية سياسية، فقد استمر هذا النظام بشكل آخر خلال المرحلة الانتقالية، وقد يبقى بشكل ثالث بعدها.